

الميثاق الإسلامي العربي

الطبعة الأولى

٢٠١٥



حقوق الطبع والنشر محفوظة
لمنتدى الفكر العربي

منتدى الفكر العربي

ص. ب ١٥٤١ عمّان ١١٩٤١ الأردن

هاتف: ٥٢٣٣٦١٧ / ٥٢٣٣٦١١ / ٥٢٣٣٦١٠ (+٩٦٢-٦)

فاكس: ٥٢٣١١٩٧ (+٩٦٢-٦)

E-mail: atf@atf.org.jo
URL: www.atf.org.jo

facebook.com/atf.jordan
twitter.com/atf_jordan



الميثاق الثقافي العربي

تصاير

بقلم

احسن بن طلال

٢٠١٥م - ١٤٣٦هـ

عمان - الأردن

المحتويات

تقديم (د. محمد أبو حمّور، الأمين العام لمنتدى الفكر العربي) ٥

تصدير (بقلم: الحسن بن طلال) ٩

الفصل الأول: الحالة العربية والأسباب الموجبة ١٩

الفصل الثاني: نهوض الدولة الوطنية ٣٣

الفصل الثالث: النهوض الاقتصادي العربي المشترك ٦١

تقديم

د. محمد أبو حمّور

ثمة دواعٍ ومؤشرات حادّة ماثلة في الواقع الاقتصادي العربي الراهن تفرض إعادة تشخيص هذا الواقع، واستشراف رؤية عربية تنويرية للنهوض الشامل، تلبي الحاجة إلى تجاوز حالات العجز والتراجع العميق وفجوات التنمية، التي تعاني منها اقتصادات الأقطار العربية في بعدها الوطني، وكذلك في بعدها التكاملي المنشود، سواء على مستوى المنطقة، أو بالنسبة للإقليم أو العالم. وقد أبرزت تداعيات الأزمات الداخلية والخارجية، ولا سيما خلال عهدي مطلع الألفية الثالثة خطورة تلك المؤشرات التي تضع معظم هذه الأقطار - باستثناء نسبي للدول النفطية - ضمن مستويات تقل عن نصف المتوسط العالمي في قضايا مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على الصحة والتعليم، وتبلغ أقل من ربع هذا المتوسط في الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، في الوقت الذي يرتفع معدل البطالة والفقر إلى ضعف المتوسط العالمي.

* الأمين العام لمنتدى الفكر العربي.

إن كل ذلك بما يعنيه من تحديات قائمة، على صعيد تهديد الموارد وضياع الثروات والتبعية والتخلف عن الحقبة التاريخية في التحول إلى الاقتصادات الإنتاجية، وبالتالي تهديد كيان الإنسان العربي ذاته وأمنه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، يجعل من أولويات العمل الفكري أن يسهم وبشكل حثيث في وضع محددات النهوض وشروطه، والتي يشكل الاقتصاد أحد أركانها المهمة، نحو بناء كتلة اقتصادية عربية قوية تضع الأمة في موقع التأثير والفاعلية وسط الكتل الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وتضمن مستقبل أجيالها وحقوقهم، انطلاقاً من تشكيلات اقتصادية وطنية تتكامل وتتواءم لتحقيق الطموحات على المدى المتوسط والبعيد.

من هنا تأتي أهمية التوافق على ميثاق اقتصادي عربي يشكل مُدخلاً تحليلياً للواقع التنموي في الوطن العربي وأفاقه المستقبلية، في ضوء التغيرات والتحولات المتسارعة على الصعيد الدولي والإقليمي، وخاصة بعد الأزمات المالية التي شهدتها العالم خلال السنوات الماضية، وبعد مرحلة ما سُمّي «الربيع العربي»، التي برهنت الدروس المستفادة منها على أن الرؤية الشاملة التي تترابط فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، في حزمة واحدة، هي الأجدى لمعالجة اختلالات البنى التنموية وتأثيرها على الأمن الإنساني والعدالة والمشاركة الاجتماعية في هذه المنطقة، وبالتالي علاقتها وقدرتها على الاستجابة للمتغيرات والتحولات الدولية المتسارعة.

إن هذا الميثاق بوصفه المدخل لتلك الرؤية المطلوبة، يؤلّف بمضمونه المُركّز مرجعية فكرية وموجّهات عامة تحاول أن ترسم أُطراً قابلة للتطبيق المتدرّج من التنمية القطرية إلى التنمية الإقليميّة العربية المشتركة، وتؤشّر على إمكانيات تجاوز القصور التّموي نحو بناء كتلة اقتصادية من نسيج العمل العربي المشترك، وضمن شروط موضوعية لا بد من الأخذ بها لتحقيق الانتقال نحو مرحلة جديدة من الحياة الجديدة للمواطن العربي خلال العقود القادمة.

ويأتي إطلاق «الميثاق الاقتصادي العربي» استكمالاً لحلقة أخرى من حلقات سيرورة نهض بها منتدى الفكر العربي في سياق رسالته وأهدافه، وقد سبقها إطلاق «الميثاق الاجتماعي العربي» في العام ٢٠١٢، ولم يلبث أن شرع في الإعداد للميثاق الاقتصادي منذ ذلك الحين، مسترشداً بالتوجيهات الكريمة من لدن رئيس المنتدى وراعيه، سموّ الأمير الحسن بن طلال، حفظه الله، فشكّلت لجنة من خبراء ومتخصصين اقتصاديين من بلدان عربية متعددة، ومن أعضاء المنتدى وغيرهم، واختير عضوا المنتدى د. جواد العناني و أ.د. إبراهيم بدران ليقوما بإعداد مسودة أوليّة للميثاق، التي ناقشتها اللجنة الموسعة في ندوتها الأولى بمقر المنتدى في عمّان، يوم ٢٤/٢/٢٠١٤، وعادت اللجنة نفسها لمناقشة المسودة في ضوء الملاحظات والمقترحات التي أبدتها، وذلك بتاريخ ١٣/٧/٢٠١٤.

وبعد عددٍ من القراءات والنقاشات، توافقت اللجنة على صيغة شبه نهائية أرسلت إلى جميع الأعضاء لاستقبال المزيد من الملاحظات والاستفادة منها في إعداد الصيغة النهائية، ثم عُرضت هذه الصيغة على اجتماع مجلس أمناء المنتدى بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٤. كما عُرضت محاور الميثاق وفلسفته وغاياته مع شرح وافٍ لها أمام المشاركين من رواد الأعمال العرب في الجلسة الرئيسية للمؤتمر الشبابي العربي «الريادة والإبداع»، برعاية سمو الأمير الحسن بن طلال (المنامة/ مملكة البحرين ٢١/١/٢٠١٥)، وبتنظيم مشترك بين منتدى الفكر العربي والمركز العربي الدولي لريادة الأعمال والاستثمار/ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO.

لقد حظي هذا الميثاق وما يزال باهتمام ومتابعة من مؤسسات العمل العربي والإقليمي المشترك. وإن المنتدى إذ يبادر إلى إطلاقه فإنما يسعى إلى أن ينال هذا الجهد الفكري ما يستحقه من عناية المؤسسات القادرة والفاعلة على قطف ثماره لصالح الوطن العربي وأقطاره، ونهوضها نحو آفاق جديدة من التنمية والنماء الحقيقي الذي يكفل كرامة الإنسان والأمة. والله ولي التوفيق.

تصدير

بقلم

الحسن بن طلال*

حين ينظر مؤرّخو المستقبل إلى عصرنا، فإنهم سيكتبون عن فترة انتقالية تتميز بانعدام الاستقرار الاقتصادي وتوافر الفرص غير العادية على حدّ سواء.

ففي الغرب، أدّى الاعتماد على الائتمان والأدوات المالية شديدة التعقيد إلى إيجاد حالة من الركود الاقتصادي هو الأكثر عمقاً منذ انهيار وول ستريت عام ١٩٢٩. أما في الشرق، فإن دول مجموعة البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) تمثل القوى الاقتصادية الصاعدة، وتبحث عن طرق جديدة لاستدامة النمو والاندماج في الأنظمة الاقتصادية العالمية وتلبية التطلّعات المعيشية لسكانها.

* رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه.

وأما في العالم العربي، أو ما أُفضّل الإشارة إليه بمسمّى منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، فإننا نقع جغرافياً بين حقيقتين اقتصاديتين مختلفتين تمام الاختلاف: الأولى إلى الشرق والأخرى إلى الغرب. وخلال فترة طريق الحرير، الذي امتدّ مسافة أربعة آلاف ميل، كان هذا الموقع الجغرافي مصدر قوة اقتصادية. أما اليوم، فقد أصبحنا ضمن ما يمكن تسميته «المنطقة الحرام»، لكنها منطقة حرام من نوع اقتصادي.

يعاني عدد من الدول العربية اليوم من نمو اقتصادي مكبوح نتيجة للأوضاع التي تجعل اقتصادات هذه الدول من ذوات الدخل المتوسط. فمصر والمغرب وتونس والأردن - على سبيل المثال - تقع ضمن ما يشير إليه مايكل سبنس باسم «مصيدة الدخل المتوسط»؛ إذ يتراوح الدخل القومي الإجمالي بالنسبة للفرد ما بين (٥ , ٠٠٠ - ١٠ , ٠٠٠) دولار أمريكي. و«مصيدة الدخل المتوسط» هذه تجعل من الصعب على الدول العربية أن تتنافس مع الدول ذوات الدخل المنخفض من حيث العمالة الرخيصة، فيما لا تستطيع في الوقت نفسه التنافس مع الدول الصناعية المتقدّمة من حيث التكنولوجيا والإبداع.

وإذا استثنينا بعض الدول في مجلس التعاون الخليجي، يمكننا القول بأنَّ طريقنا نحو التنمية قد تعرَّض للتقلُّبات المتواصلة بسبب الصِّراع في المنطقة والاعتماد على المساعدات المالية. فقد تمَّ إضعاف الجهود المهمة التي بُدِّلت في سبيل التحديث والتصنيع بشكلٍ ممنهج، وذلك جراء فشل الدول العربية في العمل بشكلٍ جماعيٍّ وكتلة اقتصادية موحَّدة تمتلك تنوعاً في الأوجه السياسية والثقافية.

لا يخفى أنَّ حضارتنا باتت تعاني من الانحدار منذ قرن من الزمان. فقد ورثنا الكثير من أسلافنا لكن ما هو حقُّ لنا بالولادة كعرب كان يؤخذ منَّا أحياناً. وفي أحيان أخرى كنَّا نبدِّده بالتبذير. وخلال العقود الماضية تسلَّ اليأس والوهن إلى النفس العربية التي لطالما تميزت بالدينامية والفضول الإيجابي والإيمان بالذات.

لقد خرَّج من بعض صحارينا الجرداء أهمَّ وأغلى سلعة على وجه البسيطة، ألا وهي النفط. ومع ذلك، فحينما نتجرأ على رؤية الفرصة في مكان آخر - في مواردنا البشرية، أو في زراعتنا، أو في تطبيقاتنا التجارية الجديدة في العلوم والتكنولوجيا - فإنَّ الأمر يبدو وكأننا نعي بشكلٍ جماعيٍّ أن الطريق أمامنا طويلة وصعبة جداً. ولأجيالٍ مَضَتْ أعجبنا جميعنا إعجاباً كبيراً بالحاجة إلى التغيير

الاقتصادي، لكن العوائد المالية كانت شحيحة، والجهد التقني والنفسي المطلوب كان كبيراً جداً أيضاً. ولم يكن التوقيت جيداً قط. إنَّ المخاطرة كانت دوماً عظيمة، فالحذر ليس من الحكمة في كلِّ الأوقات، وحذرنا الجمعيّ في الالتزام بالتغيير الاقتصادي كلّفنا أجيال عدّة.

كما أنَّ الإحصائيات، التي تُشير إلى ركودٍ استمرَّ قرناً من الزمان، تملأ كل صفحة من هذا الميثاق تقريباً. ولهذا لا داعي لأن أذكرها هنا مرّةً أخرى، كذلك لا داعي أن أعود إلى ذلك الزمان الذي كانت فيه المكتبات العربية تحتضن المعارف القديمة للإغريق، وكان علم الفلك العربي والرياضيات يمثلان تطلعاً لاكتشاف وفحص خطوط الكون.

إنَّ الاقتصاد هو بمثابة الدّم الذي يبعث فينا الحياة. إنه جزء من ثقافتنا وشعار لروحيتنا الاجتماعية، والضمانة بعد الله العليّ القدير لتحقيق مستقبل آمن ومزدهر لأطفالنا. ومن دون الإحساس بهذا المستقبل والإيمان به لن تكون هنالك ثروة حقيقية، بل إنَّ جُلَّ ما سنجده هو جيوب فردية لرأس المال المالي تبحث بقلق عن أسواقٍ خارجية تُحقّق لها الأمن. وهذا مشهد مثير للحزن وغالباً ما يؤشّر إلى هروب اقتصادي لا إلى نشوء أسواق جديدة أو بروز إبداع.

لا شك أنَّ الثروة الحقيقية تُبنى على طبقات من المعرفة والتعليم وتوفير الصحة والبنية التحتية للمواصلات والإنتاج. وفي العالم العربي لدينا ملايين الشباب والشابات المحرومون اقتصادياً الذين لا يستطيعون إيجاد فرصة عمل. والمفارقة الكبرى - إذا نَحِينَا جانِباً الحُجج الاقتصادية المذكورة بوضوح في هذا الميثاق - هي أنه لا يمكن أن يكون هناك بناء أو حضارة عربية ناجحة في بداية القرن الحادي والعشرين من دون هؤلاء الشباب. فلا يكفي أن نجد لهم الوظائف وحسب، بل نحتاج إلى أن نجد المعنى في العمل الذي نقوم به.

إنَّ ما يمكن أن يدعو إلى الإحباط - في ضوء ما سبق - هو أن يكون التغيير المأمول بحلول العام ٢٠٣٠ في جميع الاقتصادات العربية قد أصبح هدفاً واقعياً. لكن لدى العالم العربي رأسمال فائض لنبني به مرّة أخرى. فالدول المستوردة للبتروول مزوِّدة برأس المال البشري والفكري الذي يمكن أن يقود تنمية اقتصادية أكبر وأكثر عدالة في الإقليم إذا قيض لها الإدارة والتوزيع بشكلٍ مناسب. ويتوازي مع ذلك مبالغ هائلة من الرأسمال المالي ومع إمكانية تحويل طموحاتنا التنموية المشتركة إلى حقيقة.

يُرينا التاريخ أن موارد مثل هذه يمكن أن تغيّر التاريخ إذا أُحسن استخدامها. فلو لم تكن هنالك خطة مارشال الممولة أمريكياً لاستغرقت أوروبا عدة أجيال للتعافي من الجروح النفسية والمادية المتعددة للحرب العالمية الثانية.

يمكن أن تعادل التكلفة المعاصرة لخطة مارشال بالقيمة السوقية اليوم مئة وعشرين مليار دولار أمريكي. وتقدر مجموعة الرؤية الاستراتيجية Strategic Foresight Group أن العالم العربي سينفق خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧ و٢٠١٧ أكثر من ألف وثمانية مليارات كإجمالي للإنفاق العسكري. فالعالم العربي يدفع للشركات والحكومات الأجنبية أموالاً للحصول على السلاح الذي سنستعمله لإهلاك مصالحنا الاقتصادية.

إنّ هذا الميثاق يعدّ وثيقة عملية تتضمّن رسالتين أساسيتين: الأولى، هي أن للعالم العربي خياراً بالفعل، فنحن نستطيع اختيار أن نكون اتكاليين وضعفاء للسنوات الخمس عشرة القادمة، بحيث تنمو الدولة الأمنية وتهتدّ مراتع البؤس الاقتصادي قيمنا وكل ما أورثنا إياه أجدادنا، أو أن نعتزف بأن السنوات الخمس عشرة القادمة في العالم العربي يمكن أن تكون غير مريحة إلى حد بعيد؛ كما كان الطريق دوماً نحو التصنيع والنمو. أما الرسالة الثانية

للميثاق الاقتصادي العربي، فهي أنه من الواجب علينا أن نجد في أنفسنا القدرة على تجاوز تاريخ من التقسيم والحكم الاستعماريين، والبدء في التصرف ككتلة اقتصادية واحدة.

لن يتمكن العالم العربي أبداً من التعامل بصفة شريك تجاري متساوٍ مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الصين أو الهند، وهو ما يزال سلسلة من اثنتي عشرة إمارة اقتصادية. فنحن نعيش في عصر التكتلات الاقتصادية. ورغم النمو الاقتصادي المثير للإعجاب في عدد من الاقتصادات العربية لدول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن موقفنا التفاوضي ككل أكثر ضعفاً مما كان سيكون عليه الأمر بخلاف ذلك.

عندما يساهم السكان بأكملهم في النمو الاقتصادي فإن الاقتصاد كله يصبح أكثر قوة. وعندما يتاجر إقليم مع نفسه، فإنه يستثمر في ذاته ويتفاوض باعتباره كتلة اقتصادية واحدة، وحينئذٍ سيمثل أكثر مما هو عبارة عن مجموع أجزاء منفردة.

ختاماً، أتوجه بالشكر الجزيل إلى منتدى الفكر العربي على صياغة هذه الوثيقة الطموحة، باعتبار أنها مصدر أولي للمبادئ التوجيهية نحو تعزيز النمو الاقتصادي عبر المنطقة

العربية، فإن الفصل الأول يفسّر الوضع الحالي للتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية والأساس المنطقي وراء إعداد الميثاق. والفصل الثاني يشخّص عشرين مجالاً رئيسياً للإصلاح وتحسين السياسة الاقتصادية والبرامج. ويتضمّن الفصل الثالث سلسلة من الالتزامات التي ينبغي أن تتعهد بها الدول العربية في مبادراتها الخاصة والجماعية من أجل الدفع «بالنهضة الاقتصادية العربية المشتركة» إلى الأمام.

إنّ هذا سيقربنا نحو الميثاق الاقتصادي العربي لا كمخطط عمل للنهوض الاقتصادي الإقليمي العربي، ولكن بوصفه استراتيجية للتفكير في الطريقة التي نُساهم بها مرّة أخرى في الفهم والمعرفة الإنسانيين ككل.

الحسن بن طلال

الميثاق الفضائي العربي

الفصل الأول

الحالة العربية والأسباب الموجبة

الميثاق الاقتصادي العربي

١- مدخل

يشكل الوطن العربي منطقة حضارية واحدة تمثل الجزء الأكبر من الحزام الصحراوي الممتد من أواسط آسيا وحتى المحيط الأطلسي، وهذه المنطقة تجمعها الكثير من القواسم المشتركة التي تؤثر في مساراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية. فالحزام الصحراوي بطبيعته الجافة والحارة وغلبة الصحارى على الجزء الأكبر منه وقلة الأمطار وضآلة البحيرات، كل ذلك ترك آثاره على تطور المنطقة بأسرها. فالتاريخ واللغة والثقافة والديانات والتركيبات الاجتماعية وتفاعل الإنسان مع الطبيعة والمنطقة الجغرافية، عوامل مؤثرة جعلت معدلات النمو في معظم هذه الأقطار متشابهة، وجعلت مواقعها على سلم التقدم متقاربة. إن المغزى التاريخي لهذه الحالة هو أن مستقبل الدول منفردة سيكون متأثراً بأحوال المنطقة بكاملها بما في ذلك موجات التغيرات المناخية، الأمر الذي يستدعي تطوير العمل العربي الوطني على مستوى الدولة الواحدة والعمل الثنائي والعمل المشترك باتجاه التنمية والانطلاق الاقتصادي الاجتماعي نحو تجاوز المرحلة الراهنة، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة جديدة

تضع المنطقة ضمن الدول الناهضة خلال فترة زمنية ينبغي ألا تتعدى عام ٢٠٢٠.

تأتي هذه الوثيقة تحت اسم «الميثاق الاقتصادي العربي» لتكون مدخلاً لرؤية عربية نحو النهوض الشامل والاعتماد على الذات وطنياً وعربياً، ولتكوين كتلة اقتصادية قوية تتألف من لبنات صلبة وحيوية هي الاقتصاد الوطني لكل بلد عربي، فاللبنات الضعيفة لا تصنع بنياناً قوياً. ولتكون هذه الأقطار في مجموعها قادرة على المنافسة مع الكتل الاقتصادية الدولية التي راحت تغطي القارات جميعها.

٢- الحالة العربية

إن المفردات الاقتصادية والاجتماعية للوطن العربي تضعه في مستوى يقل عن نصف المتوسط العالمي في معظم المؤشرات باستثناء دول التعاون الخليجي، سواء أكان ذلك في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أم في الإنفاق على الصحة أو التعليم أو نصيب الفرد من الطاقة أو المياه. أما الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي فهو أقل من ربع المتوسط العالمي، هذا في حين أن معدل البطالة هو ضعف المتوسط العالمي.

وإذا كانت هناك ثروات طبيعية في هذا البلد العربي أو ذلك، فإن القوة ليست في الثروة بشكلها الخام، وإنما بإمكانية تصنيع الثروة ورفع القيمة المضافة لها وتوظيفها لتكون أساساً لصناعات

قبلية وبعديّة متعدّدة. كل ذلك يستدعي أن تكون هناك رؤية وطنية لكل دولة بذاتها ورؤية عربية مشتركة لإحداث وتحفيز التغيير الاقتصادي الاجتماعي العميق.

إن الاقتصادات العربية جميعها في ذات المرحلة من حيث أنها اقتصادات ما قبل صناعية تعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة والخدمات ذات القيمة المضافة المتواضعة والتجارة في غير منتجاتها، أو الثروات الطبيعية التي تباع من دون تصنيع في أغلب الأحيان، إضافة إلى صناعات تحويلية بسيطة لا تشكل قاعدة صناعية صلبة للاقتصاد. وبذلك أصبحت المنطقة العربية فضاءً مفتوحاً للعمالة العالمية عموماً والأسبوية بشكل خاص، رغم توافر القوى العاملة العربية المتطلعة إلى فرص العمل. ورافق ذلك وعزز منه الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة والسلع الجاهزة والاستثمارات المؤسسية غير العربية. كل ذلك وأسباب أخرى دفعت الدولة الوطنية إلى أن تؤدي دور الدولة الريعية استرضاءً للجماهير وتجنباً للدخول في التغيرات الاقتصادية الاجتماعية العميقة التي تقتضيها الحقبة التاريخية. وهو الذي ساعد على قيام مجتمعات استهلاكية واقتصادات تجارية وسيطية أضعفت من فرص التحول نحو اقتصادات إنتاجية قوية.

وقد تفاقمت الفجوة بين الفقراء والأغنياء في معظم الأقطار العربية، واتسعت جيوب الفقر في كثير منها وتقلصت الطبقة الوسطى. وتكشف الأرقام والمؤشرات عن تعاضم تلك الفجوة مع الوقت.

وباستثناء الدول المنتجة للنفط، فإن البدائل تعني أن الموارد في الوطن العربي بعمومه تعاني من التراجع في إنتاجيتها وضعف تنافسيتها. كما أن الأقطار العربية غير النفطية تعاني من عجز حالي خارجي وداخلي معقّد مصحوباً بارتفاع معدلات المديونية إلى مستويات مقلقة.

والبطالة في الوقت نفسه لم تعد ظاهرة محصورة في الأقطار المصدرة للقوى العاملة، بل أصبحت صفة ملازمة لكل الأقطار العربية بصرف النظر عن مستويات الدخل فيها. وقد تفاوتت الأسباب لذلك ابتداءً من جمود تطور الاقتصاد وبطء معدلات النمو مروراً بسوء الربط بين التعليم والتدريب والتأهيل من جهة وسوق الإنتاج والعمل من جهة أخرى، وانتهاءً بارتفاع معدلات النمو السكاني، مما يجعل فئات العمر الأصغر تشكل غالبية السكان.

إن البطالة آخذة في الارتفاع، خاصة بين صفوف الشباب، والإناث منهم بوجه خاص. فأقطار الوطن العربي وعلى مدى السنوات القادمة بحاجة إلى خلق أكثر من عشرة آلاف فرصة عمل سنوياً لكل مليون من السكان وباستثمارات تتعدى (٢٥٠) مليار دولار سنوياً فقط لمواجهة متطلبات الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وهذا يعني أن جيل الشباب مهدد بالضياع والإحباط والثورة ما لم ينهض الوطن العربي في الوقت المناسب لحمل هذه المسؤولية.

إن معظم الدول العربية سوف تصل إلى الفرصة السكانية مع حلول عام ٢٠٣٠، حين تشكل الفئات في سن العمل حوالي (٧٠٪) من مجموع السكان. وتشكل هذه الظاهرة تحدياً وفرصة للوطن العربي في آن واحد. فإما أن تفلح في تطوير اقتصادات منتجة، أو أن تنزلق إلى مستويات غير مسبوقة في البطالة والفقر تقود إلى عالم مظلم يسود فيه الخوف والتشاؤم والعنف والتطرف.

وهناك دلائل واضحة على أن الفئات المهمشة وبخاصة في القرى والأرياف والبوادي تزداد عدداً، مما يجعلها مصدر تهديد اقتصادي وسياسي واجتماعي. وبسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة والعنف الذي يطغى على الساحة العربية، فقد تضاعفت أعداد المهجرين والمقتولين والنازحين داخل وطنهم وخارجه بكل الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المرافقة لهذه الحالة البائسة.

كما أدى أهمال تنمية القرى والبوادي والأرياف إلى تراجع هذه المناطق اقتصادياً واجتماعياً، وإلى تضخم المدن ونموها المتسرع، والتوسع في البناء العشوائي والأحياء غير المخدمّة، مدعومة بارتفاع الهجرات من هذه المناطق والأماكن الأقل حظاً إلى المدن، مما ساعد على ارتفاع كلفة البنى التحتية والخدمات العامة، والتراجع في قدرة الإدارات المحلية على أداء الخدمات بالشكل السليم.

لقد دفع مستوى الحاكمية المتواضع في معظم الأقطار العربية إلى انتشار المحسوبية والواسطة وزواج السلطة بالمال فتراجع الأداء في إدارات الدولة، وضعفت المنافسة وتحول الولاء من العمل لأجل المجتمع إلى الولاء للأطراف المستفيدة. واختلط

الصالح العام بالمصالح الخاصة، فساعد ذلك على استفحال الفساد، على مختلف الصعد، وفي مؤسسات الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وتبرز في الوطن العربي ظاهرة الابتعاد عن الانخراط في المشاريع الإنتاجية مقابل التزاحم على العمل في القطاع العام الذي يضمن استقراراً وظيفياً ودخلاً مستمراً ومضموناً، ولو كان متدنياً. يرافق ذلك هجرة العقول والكفاءات المتميزة إلى خارج الوطن العربي، الأمر الذي لم يساعد على تأسيس قاعدة قوية لذوي الخبرات المتميزة ابتداءً من العلماء والخبراء وانتهاءً بالفنيين المتخصصين. وقد أدى هذا الوضع بجميع حيثياته إلى سوء توزيع الموارد البشرية في معظم الأقطار العربية بعيداً عن الوضع الإنتاجي الأمثل.

وباستثناء معظم الدول المنتجة للنفط، فإن القرائن تبين بأن الموارد في الوطن العربي بعمومه تعاني من التراجع في إنتاجيتها، وضعف تنافسيتها، كما أن الأقطار العربية غير النفطية تعاني من عجز مالي خارجي وداخلي معقد مصحوب بارتفاع في معدلات المديونية إلى مستويات مُقلقة. وبعض هذه الدول إنتاجيتها سالبة أحياناً وبتكرار أيضاً.

ويعاني الوطن العربي حسب مؤشرات التنمية الإنسانية من عجز كبير في المعرفة التكنولوجية وتدني إنتاجية الاقتصاد بشكل عام، بسبب الهوة التي تفصله عن باقي مناطق العالم في مجال اجتذاب التكنولوجيا وتطويرها، وإدخالها ضمن العملية الإنتاجية. إن التوسع الكبير الذي وقع في استخدام تكنولوجيا الاتصال والإعلام لم يطورْ بالقدر الكافي المحتوى العربي الرقمي ولا تزال

تغلب عليه الصبغة الاستهلاكية. أما في مجالات أُخرى كالطاقة المتجددة وتكنولوجيا النانو، والطيران وإنتاج المواد الغذائية والصناعية والذرة وغيرها من التكنولوجيات المتطورة؛ فما يزال الوطن العربي متخلفاً عن العديد من مناطق العالم. وما يزال الإنفاق على البحث والتطوير متدنياً، ويوجه معظمه إلى النفقات المتكررة واستجلاب خبراء أو أجانب أو إلى دراسات جدوى دون الوصول إلى الكتلة الحرجة من الإنفاق والباحثين اللازمة لإحداث القفزات العلمية والتكنولوجية المنشودة.

أما مشكلة المياه فهي واحدة من المشكلات الكبرى التي تشكل تحدياً حضارياً و إنسانياً بالغ التعقيد ولجميع الأقطار العربية دون استثناء وتعتبر العديد من الدول العربية من أفقر دول العالم في المياه. ومما يجعل هذا القطاع الحيوي مثاراً للقلق، هو النزاعات المتنامية حول مصادر المياه العذبة الماثلة في الأنهار كالنيل والفرات ودجلة والأردن. ولذلك فإن الأمر يقتضي العمل المشترك لوضع استراتيجية مائية عربية، ذات أبعاد ورؤى واضحة.

ويرتبط مع مشكلة المياه التحدي المماثل في الطاقة. إن الوطن العربي يحوي تحت أرضه مصادر هامة جداً من الطاقة الاحفورية تتمثل أساساً في النفط والغاز وتقدر احتياطيات النفط فيه بما يزيد عن ٣٠٪ من الاحتياط العالمي، وحوالي ٢٢٪ من الغاز الطبيعي غير المُصاحب.

أما المؤسسات العربية المشتركة، فقد خسر معظمها الكثير من مكانته بسبب تراجع الأداء وتناقص الدعم من الدول الأعضاء. في الوقت نفسه لا بد من الإشادة ببعض المؤسسات المالية والإنمائية (كالصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي للتنمية) التي حافظت على دورها وحيويتها. وهناك مؤسسات أخرى مثل المنظمة العربية للإدارة، والمنظمة العربية للثقافة والعلوم والتربية؛ إذ تقوم بمساع حثيثة لتعزيز العمل العربي على الرغم من الظروف العاصفة التي تجتاح المنطقة.

إن الحاجة إلى مؤسسات جديدة في مجال الطاقة والمياه والبيئة، وفي مجال تشجيع الاستثمار ما زالت قائمة بقوة. كما أن إعادة تعريف دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية وغيره من المؤسسات أصبحت ضرورة ملحة.

٣- الأسباب الموجبة

تتمثل الأسباب الموجبة لوضع هذا الميثاق وتعميمه على المسؤولين والباحثين والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين في الوطن العربي في النقاط الآتية:

أولاً: الإدراك العميق لأهمية التصدي لتحديات المستقبل، والذي بات من الواضح أن الحكومات داخل كل قطر عربي لن تتمكن وحدها من مواجهتها ما لم تكن هناك شراكة حقيقية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لمساندتها. شراكة تقوم على أسس العدل والمساواة في الفرص والحاكمية الجيدة والنزاهة. إن بعضاً من هذه التحديات تفوق قدرة أي قطر على مواجهتها

منفرداً لأن انجازها يتطلب كتلة حرجة أكبر من أن يوفرها قطر بمفرده. ولذلك صار العمل التكاملي مع الدول الشقيقة أمراً تمليه الضرورات القصوى لبقاء الوطن العربي وأقطاره، ولضمان أمنه وسلامته وفرص تقدمه.

ثانياً: إن موجة الاحتجاجات التي اجتاحت كل الأقطار العربية منذ سنوات وبدرجات متفاوتة كانت الحاجات الاقتصادية للمواطن العربي وللشرائح والفئات المختلفة، إلى جانب نداءات الحرية والديمقراطية المترافقة معها، تشكل قطب الرحى فيها.

ثالثاً: ضرورة تأصيل الوعي الكامل لدى الإدارات العربية بأن تقديم الأمن من خلال الأنظمة الأمنية على احتياجات الناس وعلى مراعاة مستويات معيشتهم يؤدي دائماً إلى ضياع الأمن والاقتصاد معاً. ومن ثم لا بد من إعادة ترتيب الأولويات والنظر إلى الأمن الاجتماعي من خلال تطوير الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة على أنه المدخل للأمن الشامل.

رابعاً: إن موقع الوطن العربي في جوار يضم تركيا وإيران إضافة إلى (إسرائيل) أمر يدعو إلى رؤية جديدة للمنطقة والجوار ونموذج جديد للتعاون العربي، وأن الموقع الجيوستراتيجي العربي وموارده الأساسية كالنفط والمعادن قد جعلته جاذباً للطامعين في موارده وثرواته وفوائض أمواله؛ الأمر الذي يدعو إلى عدم تكرار نمط الفرص الضائعة في الوطن العربي من منظور الحرب والسلام ومنظور التقدم والتخلف، وبناء الثروات الوطنية والمحافظة عليها.

خامساً: ضرورة وصول القرار الاقتصادي العربي الوطني والمشارك إلى عقلانية مستقرة تحيّد السياسة ومنعطفاتها وتشعباتها، وتحافظ على استقرارية الإنجاز الاقتصادي وديمومته

بعيداً عن إجراءات المقاطعة والحصار وإغلاق الحدود ووقف التعامل وتجميد حركة المرور البري والجوي والتنافس الضار والإغراق والعمليات الخفية لإيذاء الخصم العربي بسبب المواقف السياسية المتغيرة.

سادساً: تلافى المخاطر المتأتية عن استفراد المنظمات الدولية أو التكتلات الإقليمية بكل قطر عربي على حدة مثل منظمة التجارة العالمية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو في اتفاقيات التجارة الحرة مع دول أمريكا الشمالية وغيرها، مما أضعف الموقف التفاوضي العربي حيال هذه التكتلات

سابعاً: حالة التراجع التي تشهدها دول المنطقة العربية وفق المؤشرات الدولية الاقتصادية والاجتماعية سواء من حيث المقارنة بالاقتصادات الدولية، أو من حيث الشفافية والنزاهة أو من حيث مؤشرات الحاكمية الجيدة والسعادة أو من حيث حرية الرأي والتعبير، وغيرها.

ثامناً: لهذه الأسباب، فإن الساسة والأحزاب والمفكرين العرب، وخاصة الاقتصاديين والماليين منهم، مدعوون لتقديم أفكار ومبادرات جديدة لأوطانهم وللعالم الذي بات أكثر تعاوناً وتماسكاً في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية والإنسانية، في حين أن الوطن العربي لا يقدم جهوداً منسقة متكاملة ترقى إلى المستوى المطلوب، ولذلك باتت الضرورة تقتضي إيجاد مؤسسات عربية اقتصادية ذات صبغة دولية كالصندوق العالمي للزكاة، وإحياء صندوق الحج، ونفخ الروح في مؤسسة الأوقاف، والاستعانة بالصيرفة الإسلامية المتنامية، حتى لا تصبح في معظمها نشاطاً غربياً بدلاً من أن يكون عربياً إسلامياً.

تاسعاً: يوجد في الوطن العربي أكثر من عشرين مليون لاجئ ومُقتلَع عن موطنه ومهجّر داخل دولته أو خارجها في دول مجاورة. وقلما نجد دولة عربية آمنة بكل معنى الكلمة. هذا في عين الوقت الذي يرتفع فيه نصيب العالم العربي من الكوارث والحروب والإرهاب والاحتراب الداخلي إلى حجم غير مسبوق في التاريخ الحديث.

عاشراً: إن الحاجة ضاغطة للإفادة من القواسم المشتركة العربية التي تفرضها طبيعة المرحلة. فالتطور التكنولوجي في مجال الاتصال والإعلام والشبكات الإلكترونية على سبيل المثال قد خلق فضاءً عربياً جديداً باللغة العربية يتطلب تعظيم المحتوى الرقمي العربي. كذلك فإن تفرع مؤسسات القطاع الخاص في الأقطار العربية وتنوعها في مجالات عديدة، أوجد فرصة جديدة لتوسيع وتعميق التعاون فيما بينها، حتى تصبح هذه المؤسسات شريكة للاقتصادات الوطنية وداعمة لها، وهذا من شأنه أن يعزز فرصة الانطلاق نحو الكتلة العربية المتماسكة على طريق العالمية.

حادي عشر: إن تحقيق التعاون الاقتصادي العربي وتعميق السوق العربي من شأنه أن يحصّن الوطن العربي من الاستهداف الاقتصادي أو السياسي، مما سيقفل من حاجاته للإنفاق العسكري الذي وصل إلى مستويات عالية تقترب في بعض الأقطار إلى نصف الموازنات العامة، أو ٢٠٪ أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي. ومن شأنه أن يساعد في الوصول إلى توازن معقول بين الوطن العربي والخارج، وبين الإنفاق العسكري والإنفاق المدني، وبين الحاضر والمستقبل، وبين الاستهلاك والادخار، وهي كلها أسئلة

ملحة تتطلب الإجابة ضمن استراتيجيات وبرامج ما زالت غائبة.

ثاني عشر: إن الوطن العربي محاطٌ بجيران يتطلب التعامل معهم علاقات جديدة بدلاً من التآرجح بين نوايا حسنة وبين علاقات شائكة تنذر باندلاع الأزمات أو الحروب، سواء أكنّا نتحدث عن إفريقيا جنوب الصحراء، أو إيران، أو تركيا. لقد باتت المصلحة العربية بعيدة المدى تقتضي الدخول مع إيران وتركيا وإفريقيا في شراكات مستقرة تدعم الأمن والتبادل والمصالح المشتركة على أساس من المساواة والتكافؤ.

الفصل الثاني
نهوض الدولة الوطنيّة

نهوض الدولة الوطنية

٤- المبادرة

انطلاقاً من أن الأقطار العربية بمجملها تمثل حالة تقترب من الإخفاق الاقتصادي والاجتماعي، راح المواطنون يعبرون عن رفضها من خلال احتجاجات وحركات متواصلة تنبه إلى التحديات الخطيرة التي تهدد أركان الوطن. وتقديراً لأهمية الاستراتيجيات والبرامج الاقتصادية التي من شأنها تأمين حاجات الشعوب الأساسية بعدالة وشمولية، وتبصراً في تحديات المستقبل العربي، وإدراكاً للفرص الاقتصادية التي أهدرت ولم تستخدم بالشكل الأمثل خلال الخمسين سنة الماضية، وتجسيراً لل فجوة بين المطلوب والمُنفذ من السياسات والإجراءات والمشاريع، وتفهماً للمتغيرات الإيجابية والسلبية التي مرت على العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وسعيًا للبناء على التجارب الدولية الناجحة، ورغبة في تعميمها وتعميقها، وتلافياً للسلبيات والتخلص منها، واعترافاً بالحاجة الملحة إلى أسلوب جديد في نماذج التنمية العربية والعمل الاقتصادي المشترك، حتى تتمكن الدول العربية من تحييد سلبيات السياسة وتقبلها.

وسعيًا لتحويل العلاقة مع دول الجوار العربي من التوتر والنزاع الدائم إلى علاقات اقتصادية تعاونية تنافسية صحية، تقوم على التكافؤ وتبادل المنافع، ورغبة في تطوير حياة أفضل للمواطن العربي، ومنعاً للخوف من المستقبل وما قد يجلبه من

عنف اجتماعي سياسي وممارسات مُهدّدة للمجتمع، ومُؤدّنة بتفكك الدول ومنعاً من انتشار الجريمة والفساد، وقناعة بأن الاستثمار يجب أن يراعي الميزة النسبية للأقطار العربية الفنية بالموارد والقادرة على تلبية حاجاته. فإن رئيس منتدى الفكر العربي وأعضاءه يتطلعون إلى:

«مبادرة كل دولة عربية إلى وضع استراتيجية اقتصادية اجتماعية خاصة بها تقوم على القواعد العلمية والمعلومات الدقيقة والإحصاءات الحديثة مستفيدة من الخبراء، وبالتعاون المتكافئ بين شركاء التنمية وهم القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والقطاع الثالث والأكاديميا، ومن ثم التوافق على وثيقة وطنية مُحكّمة يدفع الالتزام بها إلى نهضة تنموية؛ اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة.»

٥- التحول الصناعي

باعتبار التصنيع يشكل العمود الفقري لأي اقتصاد حديث، فإن ذلك يتطلب سعي الدولة إلى تطوير وتحديث اقتصادها باتجاه التحول الصناعي، وذلك من خلال وضع البرامج الوطنية اللازمة لتصنيع كافة القطاعات على طريق التحول إلى المجتمع الصناعي بحلول عام ٢٠٣٠. وبذلك تساهم الدولة الوطنية في بناء كتلة اقتصادية عربية قوية تقوم على اقتصادات صناعية حديثة.

وتتضمن استراتيجية التصنيع انشاء المشاريع الإنتاجية للسلع والخدمات، وتعظيم المدخلات العلمية والتكنولوجية في هذه المشاريع وفي كافة القطاعات لزيادة القيمة المضافة في

المنتجات وجعلها أكثر قابلية للتطوير والانتقال إلى الاقتصاد المعرفي، وهذا سينعكس إيجابياً على الناتج المحلي من جهة، والقدرة على المنافسة والتفوق على المستوى الإقليمي والدولي من جهة أخرى.

وتلتزم الدولة ببناء رأسمالها البشري بكل ما يتطلب من استثمارات وإصلاحات؛ لأن الاقتصادات الحديثة تقوم على المعرفة بكل ما تتضمن من الهندسة والتكنولوجيا الحديثة وأنظمة النقل المتقدمة والمهارات العلمية والتطويرية المتنامية والقدرات الابتكارية والإبداعية غير المحدودة. ذلك أن عملية التحول الصناعي للاقتصادات الوطنية لا تعتمد أبداً على توفر الخامات الطبيعية، بقدر ما تعتمد على العلم والمعرفة والخبرات والمهارات والإبداع، أي القوى البشرية العاملة المنتجة وحسن إدارة واستثمار هذه القوى البشرية.

٦- التعليم

لأن التعليم يمثل الركن الأساس لأي برنامج وطني لنهوض الاقتصاد وتحقيق التحولات المطلوبة، فإن الدولة تلتزم بتحديث وتطوير قطاع التعليم بأشكاله وأنماطه ومستوياته المختلفة وتحويله إلى حالة معرفية متقدمة ترتبط بسوق الإنتاج والعمل. وقد تلتزم بزيادة الإنفاق عليه حتى يقترب من مستوى الإنفاق لدى الدول الناهضة وعلى مدى (١٠) سنوات. وتدرك الدولة أن التعليم هو البوابة الكبرى لبناء الشخصية الوطنية الريادية التي تنتظم في مؤسسات مستقرة، وتكون في نفس الوقت إضافة نوعية للقوى العاملة،

على طريق تكوين الثروة البشرية القادرة على التفاعل والتواءم مع مفردات العلم والتكنولوجيا وكل مستجدات الحضارة الإنسانية.

وتلتزم الدولة بأن تجعل منظومة التعليم، ابتداءً من التعليم الأساسي وانتهاءً بالتعليم العالي، بأن تدفع في اتجاه الانفتاح على العلم والفكر والفلسفة، وتأصيل العقل العلمي والمهارات الحياتية والتخصصية، والقدرة على حل المشكلات، وتأهيل الشباب للعمل المنتج، وإقامة المشاريع الشخصية والجماعية في إطار من الإبداع والابتكار والتجديد.

ولأن التوسع الكمي المتسارع في التعليم الأساسي والجامعي قد أدى إلى تراجع نوعية التعليم، وبالتالي انخفاض المردود الاقتصادي والاجتماعي للكتلة المتعلمة، وأدى كذلك إلى عدم تأهيل المعلمين والأساتذة بما يكفي، وشجّع على الانصراف والعزوف عن التأهيل المهني والتكنولوجي لدى الشباب، فإن الدولة ستعمل على إجراء مراجعة تامة لمنظومة التعليم وإصلاح الخلل في مفاصلها، وفي مقدمة ذلك إعادة تأهيل المعلم والأستاذ، وتحويل المدرسة والمعهد والجامعة إلى بيئة تعليمية وتعلمية جيدة وجاذبة، تستشرف المستقبل، وتتفاعل مع المشكلات والقضايا التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتلتزم الدولة بأن تجعل المؤسسات التعليمية جزءاً من البنية الداعمة للاقتصاد الحديث، وتضمن في نفس الوقت حُسن تقسيم العمل وحُسن توفير القوى العاملة في التخصصات المطلوبة.

ولأن الشبكات الإلكترونية والاتصالات أتاحت للتعليم بأن يصبح عابراً للحدود وللقارات، ويصبح صناعة قائمة بذاتها، وتحمل قيمة مضافة عالية جداً، فإن الدولة تلتزم بالدخول بعمق والاستثمار الكافي في صناعة التعليم وصناعة المستلزمات الناعمة والصلبة بما في ذلك شبكات التعليم، وستعمل على تصديره عبر الوسائل المختلفة، إضافة إلى تشجيع التشبيك بين المؤسسات التعليمية على المستوى الوطني والقطري والمستوى العربي والدولي.

٧- اللغة والتأليف والترجمة

تدرك الدولة أن التعليم المتميز والتأهيل العلمي والتكنولوجي الحديث يتطلبان توافر لغة علمية قادرة على التعبير عن شتى مناحي الحياة، ابتداءً من الفكر والفن والثقافة بكل أشكالها وألوانها وانتهاءً بالحقائق العلمية والطبيعية، ومنظومات التكنولوجيا المعقدة. كما تدرك أن اللغة المواكبة للعلم والتكنولوجيا والمتفاعلة مع المبتكرات الحديثة هي إحدى القواعد الرئيسية التي تضمن نجاح الاستثمار في القوى البشرية وارتفاع كفاءته وزيادة عائداته. ومن هنا، فإن جزءاً من البرنامج الوطني سيكون النهوض باللغة العربية في جوانبها كافة، إضافة إلى الاهتمام باللغات الأجنبية الحية، وكذلك اللغات القومية الأخرى في مناطقها كالكردية والأمازيغية. فاللغة لا تنحصر في النخبة وإنما هي وسيلة التواصل والتفاهم ونقل المعارف والخبرات بين مختلف مكونات المجتمع من علماء وعمّال ومُنتجين ومزارعين ومهندسين ومهنيين وسياسيين وفنانين، وغيرهم. إن ما تخسره المجتمعات من الفرص الضائعة

نتيجة الحواجز اللغوية في كل حلقة من حلقات المركب الاقتصادي الاجتماعي وعدم تطوير اللغة الوطنية واستعمالها وتوظيفها، يُقدَّر بمليارات الدولارات سنوياً. وتدرك الدولة أن التلاقي والتفاعل بين العقول المبدعة التي تعبّر عن أفكارها باللغة، والأأيادي الماهرة التي تعبّر عن عبقريتها بتنفيذ تلك الأفكار، لا يمكن أن يتحقق إذا كانت هناك فجوة تواصلية تمثلها اللغة.

وهذا من شأنه أن يجعل موضوع التأليف والترجمة إنتاجاً وصناعة جزءاً من المشروع الاقتصادي الوطني والقومي للنهوض، فلا تنتقل المعرفة والفكر والثقافة والعلوم بين مكونات المجتمع وخلاياه إلا من خلال التوسع في التأليف والترجمة والنشر في شتى الحقول وفي كل الاتجاهات وعلى مختلف المستويات.

وتدرك الدولة أن المنظور السائد في الوطن لا يضع اللغة في سلّم الأولويات ولا يعي تأثيراتها وأعبائها الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة، وأنها في منظور كثير من السياسيين مجرد لغة قومية، الأمر الذي ستعمل الدولة على تصحيحه.

٨- المرأة

ولأن النهوض الاقتصادي يستوجب انخراط العدد الأكبر من قوى العمل المتاحة في العملية الإنتاجية بتنوعاتها المختلفة، كما يتطلب في نفس الوقت تقليص العدد غير المُنتج من أفراد المجتمع وفق المعايير العمرية والصحية والإنسانية الصحيحة. ولأن المرأة تشكل نصف المجتمع بالمفهوم الاجتماعي والإنساني، وتستطيع أن تكون كذلك، من حيث العمل والإبداع والإنتاج وبناء الثروة، خاصة

وأنه ليس هناك من مجتمع ناهض أو متقدم إلا ونسبة المرأة في قواه العاملة مرتفعة، فإن الدولة تلتزم بتمكين المرأة وإتاحة الفرص لها حتى تأخذ دورها الفاعل في المشاركة في قوى العمل. وتدرك الدولة أن عمل المرأة وانخراطها في كل أوجه النشاطات الاقتصادية هو الذي يصنع الفرق بين «الكفاف» الذي يبقى المجتمع فيه على حافة الاكتفاء وبين «فائض الثروة» التي يمكن ادخارها وإعادة استثمارها في مشاريع جديدة لتكون قوة دافعة إضافية متجددة.

وتلتزم الدولة بتعليم المرأة وتأهيلها وتدريبها وتحريرها وتمكينها في جميع المراحل وعلى شتى المستويات، باعتبار ذلك يمثل شرطاً اقتصادياً ملزماً للمشروع النهضوي الاقتصادي الوطني والعربي ومسؤولية وطنية من منظور تربوي وأخلاقي وإنساني. إن المتوسط المتواضع لمشاركة المرأة العربية الذي لا يزيد عن (٢٠٪) من قوى العمل يدفع الدولة إلى العمل على زيادة ذلك إلى ما يقرب من الضعف.

وتتجه الدولة لتحرير المرأة من القيود المصطنعة وإعطائها الفرصة الصحيحة للمشاركة والتنافس مع الرجل بعيداً عن الإحباطات الاجتماعية، الأمر الذي سيساعد على نشوء الأطفال في بيئة صحية وصحيحة تقدر الوقت والعمل والإنتاج. كما تدرك الدولة أن ما فات من فرص للتنمية والارتقاء وتغيير الواقع وإعمار البلاد يتطلب جهوداً دائمة من كل يد عاملة مؤهلة سواء أكان رجلاً أم امرأة.

٩- القوى العاملة

تدرك الدولة أن القوى العاملة المؤهلة تأهيلاً نوعياً وحديثاً تمثل العامل الحاسم، الذي يؤدي الدور الرئيسي في إمكانية نقل الاقتصادات الوطنية والعربية في مجموعها من حالة الاعتماد على السلع والخدمات الجاهزة المستوردة والزراعة غير المصنعة والتجارة في المنتجات الأجنبية، إلى حالة الإنتاج والتصنيع وزيادة الاعتماد على الذات.

وتلتزم الدولة بإعادة النظر في تأهيل القوى العاملة والانتقال بها من عمالة تقليدية تكتسب خبراتها ذاتياً وببطء مع الزمن، إلى عمالة تكنولوجية حديثة جاهزة التدريب والتأهيل تتمتع بتعليم أساسي جيد وتدريب تكنولوجي بعد الثانوية أو قبلها يؤهلها للتعامل مع الأنظمة الصناعية والإنتاجية الحديثة. وستعطي الدولة الأهمية للمهارات الحياتية مثل الاتصال والقراءة والكتابة والمهارات العامة، مثل الحاسوب ومبادئ الإبداع والابتكار والمهارات التخصصية التي سوف يتجه إليها العامل.

وتعتبر الدولة أن تأهيل وتدريب القوى العاملة عملية طويلة ومعقدة ومكلفة، ولكنها عالية المردود الاقتصادي والاجتماعي. وستعمل على أن يتعاون فيها القطاع العام والقطاع الخاص والأكاديميا مع منظمات المجتمع المدني. وستعاقد الدولة مع الشركات الكبرى كالصناعات المعدنية والكيماوية والأدوية والنفط والطاقة والإلكترونيات...إلخ، لإنشاء المراكز التأهيلية المتخصصة التي يمكن أن تجذب إليها القوى الشابة. وستعمل الدولة على التعاون مع الأقطار العربية في إنشاء مراكز التأهيل

التكنولوجي المتقدم في الحقول ذات الاهتمام المشترك أو ذات الأهمية الاستراتيجية والمرحلية، مثل الطاقة والمياه والتصحر والنقل والتربية الحيوانية...إلخ. وسوف تدفع الدولة الشركات المتوسطة والصغيرة إلى إنشاء قيادات نوعية تتولى بدورها إنشاء برامج تأهيل وتدريب في تفرعات الإنتاج الدقيقة.

ولأن القوى العاملة لا يمكن لها الارتقاء والنهوض الفعلي والتعبير عن مهاراتها وإمكاناتها وإبداعاتها إلا من خلال الانخراط العميق في العملية المعرفية بكامل أبعادها، وفي مقدمتها العملية الإنتاجية الصناعية، ولأنه كلما ارتقت مستويات المعرفة ارتقت معها إمكانات القوى العاملة، وفي نفس الوقت عملت هذه القوى على دفع العملية الإنتاجية، فإن الدولة تدرك أن كل تأخير أو تلوؤ أو تردد في الانخراط في عملية التصنيع يمثل إهداراً لإمكانات القوى العاملة من جهة وإضاعة لثروات وافرة تمثلها الفرص الضائعة من جهة أخرى.

وتدرك الدولة أن الأقطار العربية على المستوى الفردي والجماعي تتمتع بميزة إيجابية، وهي إمكانية الاستفادة من العمالة الفائضة في بعض الأقطار لتعويض النقص في أقطار أخرى دون إشكالات جوهرية في تباين الثقافات أو اللغة. وفي عين الوقت، فإن الدولة لن تسعى إلى تصدير القوى العاملة كبديل لتطوير الاقتصاد وتصنيع الإنتاج وكحل لمشكلة البطالة؛ إذ لا يمكن لأي بلد في العالم أن يتقدم ويتحول إلى حالة حضارية أرقى دون انخراط العدد الأكبر من قواه العاملة في برامج التحول الصناعي في الإنتاج الصناعي والقطاعات الأخرى التي يجري تصنيعها، بما في ذلك الزراعة والخدمات وفي البلد ذاته.

كذلك، فإن ارتفاع نسبة الشباب في الأقطار العربية التي تصل إلى أكثر من ٢٢٪ من السكان يجعل لزاماً على الدولة أن تضع وبالتعاون مع الشركاء برامج تأهيل مكثفة يمكن أن تحدث فرقاً كبيراً في القدرات الإنتاجية للوطن.

وتعلم الدولة أن العوائد الاقتصادية «للعاملين المغتربين» هي مفيدة على مستويات الأفراد والعائلات، وقد تكون مهدئة للآزمات، ولكن دور عائدات المغتربين في النهوض الاقتصادي الوطني المضطرد غالباً ما يكون محدوداً، إلا إذا تم توجيه هذه العائدات للاستثمار الإنتاجي الحديث.

١٠- البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

ولأن الاقتصادات الحديثة هي اقتصادات معرفية Knowledge Economies أي علمية - تكنولوجية - إبداعية بالدرجة الأولى، فإن الدولة تدرك أنه لا يمكن للاقتصاد الوطني والاقتصادات العربية أن تتغير وتتطور القيمة المضافة في منتجاتها، إذا لم تكن المدخلات العلمية والتكنولوجية هي العمود الفقري لكافة أشكال الإنتاج من صناعة إلى زراعة إلى نقل إلى سياحة إلى مياه إلى طاقة... إلخ. فإن ذلك يتطلب من الدول العمل على:

أولاً: تطوير مناهج التعليم الأساسي والمهني والتكنولوجي نحو الإقتراب إلى سوق الإنتاج وجسر الفجوة بين التعليم والإنتاج. ثانياً: جسر الفجوة بين الأكاديميا والقطاعات الاقتصادية الاجتماعية. ثالثاً: توجيه الأبحاث العلمية نحو حل المشكلات التي تواجهها هذه القطاعات ومن ثم الإرتقاء بها. رابعاً: النظر

إلى التطوير التكنولوجي على أنه لا يقل أهمية اقتصادية اجتماعية تاريخية إنسانية عن البحث العلمي النظري الموجّه نحو الترقّيات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وسوف تشجع الدولة الهيئة الأكاديمية، على عدم الانغماس في بحوث نظرية محدودة الأهمية والفائدة في عين الوقت الذي يفترق فيه المجتمع إلى التكنولوجيا اللازمة في الزراعة وفي المياه وفي الطاقة وفي نظافة المدن ناهيك عن الآلات والمعدات الثقيلة والأدوية والصناعات الدقيقة، بل في كل منحى من مناحي الحياة. خامساً: زيادة الإنفاق على البحث والتطوير التكنولوجي والإبداع إلى المستويات الصحيحة لتصل إلى (٢٪) من الناتج المحلي مع حلول عام ٢٠٢٠. سادساً: العمل على الوصول إلى الكتلة الحرجة من الباحثين والعلماء والتكنولوجيين. فما زال هؤلاء مبعثرين حتى في القطر الواحد بل وفي الجامعة الواحدة بسبب إهمال أهمية «تداخل التخصصات» Interdisciplinarity الأمر الذي يجعل الإنتاج الفعلي والاختراقات الكبيرة في شتى المجالات محدوداً للغاية. وتستطيع الأقطار العربية من خلال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة ومن خلال مراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المشتركة ثنائياً وتعددياً الوصول إلى الكتلة الحرجة من القوى العلمية والتكنولوجية، والكتلة الحرجة من الإنفاقات المالية التي يمكن أن تتأتى عنها نتائج ملموسة، خاصة أن الكثير من المشكلات العربية متشابهة. سابعاً: وضع البرامج الطويلة المدى بالتعاون ما بين القطاع الخاص والدولة والأكاديميا لتوطين التكنولوجيا في الدولة العربية وفي المنطقة العربية، بما في ذلك إنشاء المراكز التكنولوجية المتخصصة والتوسع الأفقي والعمودي في التحول الصناعي وتعظيم مدخلات العلم

والتكنولوجيا ووضع ضوابط لاستيراد السلع والخدمات، وتحفيز روح الابتكار ونشر مهارات الإبداع وحسن تأهيل القوى العاملة.

١١- الريادية

تدرك الدولة أنه من غير الممكن أن يولد الاقتصاد الوطني دينامية داخلية مستدامة دون أن تكون روح الريادية وثقافتها وعقليتها جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الثقافية والفكرية والتعليمية للشباب خاصة وللمجتمع عامة. ذلك أن النمو المتواصل للاقتصاد والتوظيف عالي الكفاءة للمهارات والقيمة المضافة المرتفعة للمنتجات والنجاح في إنشاء المؤسسات على تنوعاتها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المشاريع الجديدة التي يقوم بها الرياديون والمشاريع الصغيرة التي يقوم بها الشباب وتتحول خلال سنوات إلى مشاريع كبيرة تولد المئات من فرص العمل وتضخ دماءً جديدة ورؤى ابتكارية في كل مفاصل الاقتصاد والمجتمع. وتدرك الدولة أن الريادية هنا هي بالمفهوم الواسع لتشمل الريادية الاقتصادية والثقافية والعلمية والسياسية والفنية والريادية في كل اتجاه. وتعي الدولة أن التعثر لم يكن فقط في النهوض الاقتصادي ولكنه أيضاً في النهوض المؤسسي في شتى المجالات، وفي مقدمة ذلك إطلاق طاقات المجتمع لإنشاء المؤسسات المتنوعة ابتداءً من التكوينات السياسية وانتهاءً بمتاحف الفنون، وذلك من خلال المبادرات الريادية التي يقوم بها الرياديون من الشباب والكهول رجالاً ونساءً.

ستعمل الدولة على أن تجعل الريادية جزءاً من صميم العملية التربوية والثقافية في شتى المراحل التعليمية. وذلك حتى يتجاوز الشباب عجزه عن توظيف علمه ومهاراته وإمكاناته في مشروعه الخاص، ويحقق حلمه بتحويل أفكاره وتطلعاته إلى واقع مادي ومشروع قابل لتجاوز الحواجز التنافسية والاجتماعية القائمة أمام المخاطرة في عمل جديد.

وتدرك الدولة أن الريادية هي المدخل الحقيقي لصناعة الثروة الفردية والمؤسسية والوطنية وبناء المؤسسات وتطوير النشاطات المجتمعية. وهنا لا بد من أن يؤدي التعليم والإعلام والثقافة والدولة دوراً بارزاً في تعزيز هذه الريادية باعتبار أن المجتمع الصناعي المنشود هو بالضرورة مجتمع ريادي بكل معنى الكلمة الأمريكية.

١٢- الشباب

تدرك الدولة أن الشباب في سن العمل يشكل ما يقرب من ٢٢٪ من السكان أو بواقع (٢٢٠) ألف لكل مليون من السكان، وهذا الحجم هو سلاح ذو حدين؛ فإما النجاح في إنشاء فرص عمل جديدة لهذه الأعداد الكبيرة وفتح المجال أمامها لتحقيق طموحاتها من خلال تصنيع القطاعات الاقتصادية وإنشاء المشاريع الإنتاجية، وإما الفشل في ذلك كله لما يرافقه من إحباط ويأس وتمرد. وعليه ستعمل الدولة على توفير الشراكات والاستثمارات الكافية واللازمة لكل فرصة عمل، كما ستعمل على مساندة ودعم الجهود المكثفة التي يستطيع الشباب بذلها في مراحل الإنشاء والتشغيل، وهي التي

بإمكانها أن تكون جسراً للمواءمة بين التعليم والطموح من جهة وبين سوق الإنتاج والعمل من جهة أخرى.

وتدرك الدولة أن مشاريع إعمار الأطراف والمشاريع الكبرى في البوادي والقرى والأرياف والجبال وإنشاء مواقع مائية جديدة واستصلاح الأراضي ومكننة الزراعة كلها تتطلب الإمكانيات والحيوية التي يتمتع بها الشباب. ولذا ستعطي مثل هذه المشاريع الأولوية حتى ينخرط الشباب فيها في وقت مبكر، الأمر الذي يؤكد التزام الدولة ببرامج موسعة للتدريب والتأهيل واكتساب المهارات العلمية والاستثمار في الرأسمال البشري المقترن مع التصنيع والتحديث.

وستعمل الدولة على فتح فرص عمل للشباب من خلال المشاريع المختلفة وبرامج التصنيع الواسع النطاق لكي توقف هجرة العقول إلى بلدان المهجر المتعددة، وتضع حداً لاستنزاف الرأسمال البشري. فالهجرة والاعتراب تحل مشكلة البطالة ظاهرياً، وتخفف الضغط على سوق العمل، ولكنها تمثل نزيفاً للخبرات وهدراً للإمكانات لا تعوضها أبداً تحويلات المغتربين مهما بدت جاذبة على المدى القصير.

١٣- الإبداع

لأن جوهر التميّز والتنافسية والتفوق والريادية هو المخاطرة والإبداع، فإن الدولة تلتزم بتعزيز الاستثمار المالي والبشري في تحويل الإبداع من حالات فردية عرضية متناثرة إلى ظاهرة مجتمعية ومؤسسية أصيلة. وستعمل على تيسير تمويل المشاريع

الإبداعية، وذلك تجاوبًا مع نتائج الأبحاث والدراسات بأن تأهيل وتدريب الشباب في مختلف مراحل الدراسة المهنية والتكنولوجية والمدرسية والجامعية على مهارات الإبداع وحل المشكلات (٨٠٪) من الابتكار والتجديد والإبداع يتأتى نتيجة لمهارات يكتسبها الإنسان من خلال التعلم وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي ومهارات التخصص في مرحلة التعليم العالي.

ولأن الإبداع قد أصبح ضرورة للتنافس والبقاء، وأصبح مفهوم الإبداع يقترن عضوياً مع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والإبداع (R.D&I)، لذا ستعمل الدولة على أن يصبح هذا الأمر جزءاً صميمياً من منظومات التعليم والتأهيل والتثقيف الوطني في إطار من الممارسة العملية، حتى تتعزز القدرة على النهوض الوطني والعربي باقتصادات صناعية قادرة على التنافس في السوق العالمي.

١٤- الطاقة والمياه والبيئة

إن الدولة على يقين بأن مربع الطاقة والتكنولوجيا والمياه والبيئة يؤدي دوراً مركزياً في سيرة البقاء للمجتمعات المعاصرة وفي سيرة النهوض الاقتصادي الاجتماعي وفي تصنيع الاقتصادات المعاصرة، ولأن أكثر من ٨٥٪ من الأراضي الوطنية هي أراض جافة ومرتفعة الحرارة، ولأن ملاءمتها للإنتاجية العالية وللعمل المتواصل وللإنتاج الزراعي والصناعي المتقدم ستكون محكومة بمحددات صعبة، فإن الدولة ستعمل على التغلب على هذه المحددات بكل إمكانياتها، وهذا يتطلب كميات كبيرة من

المياه وكميات كبيرة من الطاقة لتحلية مياه البحر. ولأن جميع الأقطار العربية بحاجة إلى مصادر جديدة للمياه فستعمل الدولة منفردة وبالتعاون مع الدول العربية على التوسع في تحلية مياه البحار والمياه المالحة الأخرى.

كما تدرك الدولة أن تطوير مصادر جديدة واقتصادية للطاقة مسألة بالغة الحيوية. وأن الطاقة المطلوبة في المنطقة العربية تكاد تكون (٣) أضعاف ما هو مطلوب من الطاقة في بلدان أخرى معتدلة الحرارة وغزيرة المياه لتحقيق نفس المستوى الحضاري. فالضعف الأول مطلوب للتصنيع، والضعف الثاني مطلوب للمياه، والضعف الثالث مطلوب لتكييف البيئة وجعلها أكثر ملاءمة للعمل المتواصل والكفاءة العالية وإعمار الأطراف.

لذا ستعمل الدولة منفردة وبالتعاون مع الأقطار العربية الأخرى، على إنشاء مراكز أبحاث وتطوير وإبداع حقيقية في الطاقة والمياه والبيئة، بما في ذلك مراكز تطوير تكنولوجيا الطاقة البديلة، لتشمل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة الحرارة الجوفية، والطاقة النووية، والصخر الزيتي وخلافه. إضافة إلى مراكز تكنولوجيا المياه والبيئة كمشاريع ثنائية أو ثلاثية أو عربية مشتركة. وترى الدولة أنه من الضروري والأفضل في هذه الحالة تعاون الأقطار المتجاورة بسبب تشابه المشكلات بدلاً من انفراد كل قطر بنفسه حيث لا تتوفر لديه الكتلة الحرجة من رأس المال البشري أو الطبيعي أو انتظار المشاريع الإقليمية الكبيرة التي كثيراً ما تخضع لاعتبارات سياسية دولية وإقليمية معقدة.

ولأن تكنولوجيا الطاقة الشمسية والرياح قابلة للتطبيق الكفاء في جميع الأقطار العربية، فستسعى الدولة إلى إنشاء صناعات لإنتاج الخلايا الشمسية الضوئية والتوسع في هذه التكنولوجيات بحثاً وتطويراً وإبداعاً واختراعاً، باعتبار ذلك بداية لعصر جديد في المنطقة العربية ودون إهمال مصادر الطاقة الأخرى مهما كانت مساهمتها متواضعة؛ إذ إن خليط الطاقة في كل بلد يتوقع أن يعتمد على ما لدى هذا البلد من مزايا. إن الطاقة النووية تقتضي الاستعداد التكنولوجي والعلمي الرصين المتمهل لها دون التسرع في الدخول فيها. فربما في العقود القابلة القادمة تصبح تكنولوجيا الاندماج النووي متاحة. ولكن القفز المتعجل إلى الطاقة النووية في المرحلة الحالية قد يكون فيه كثير من الإشكالات لا ينبغي تجاهلها.

وترى الدولة أن طبيعة الجغرافيا الوطنية والعربية تتطلب عناية خاصة بسبب التآكل في الموارد الهامة المتاحة كالماء والنبات والتربة وتصاعد التصحر، وغيرها والتي قد تخفض من الناتج الإجمالي بنسب تقترب من (٣, ٢٪) سنوياً. كما تدرك الدولة أن المناطق المعمورة هي أشرطة ساحلية ضيقة حول البحار أو حول الأنهار التي هي قليلة ومتناقصة. لذا ستعمل على مواجهة التغيرات المناخية من خلال تطوير حالة البيئة وإقامة مشاريع إبداعية هندسية كبرى تتضمن بحيرات داخلية في أواسط البلاد، وذلك من خلال مشاريع نقل مياه البحر إلى مواقع منخفضة في الأعماق لكسر حدة الصحارى والبوادي وتطوير بيئة جديدة.

وترى الدولة إن الإمكانيات التكنولوجية المتاحة الآن، تجعل مواجهة التغيرات المناخية في نطاق الممكن عند التنفيذ بالمقارنة لما كان عليه الحال قبل عقود. وتلتزم الدولة بالألتقف خاضعة مستسلمة أمام قسوة البيئة والجغرافيا، وسوف تسعى إلى التغيير. وستشترك مع المؤسسات العلمية والأكاديمية والهندسية والتكنولوجية وتشجعها على إنشاء كليات متخصصة بتكنولوجيا الطاقة في مختلف فروعها، وأخرى بالمياه، وثالثة بالبيئة لكي تنهض بالأبحاث التكنولوجية التطبيقية المتقدمة، وتقدم الدعم والمساندة لإنشاء وتشغيل صناعات وطنية أولاً وعربية مشتركة ثانياً تغطي هذه القطاعات الثلاثة وتصلح قاعدة للتصدير.

١٥- النقل

لأن قطاع النقل يستهلك ما يقرب من (٤٠٪) من مجمل استهلاك الطاقة في معظم الأقطار العربية أو ما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار لكل مليون من السكان يضاف إليها ما يعادل ٢٥٪ كلفة مواد وطرق وحوادث، فإن الدولة تدرك أن القيمة الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع بالغة الأهمية. ويعود هذا الحجم الكبير من الكلفة إلى الاعتماد على النقل الفردي بالدرجة الرئيسية، إضافة إلى كلفة السيارات والعربات والطرق والانبعاثات الكربونية وازدحام المدن وغيرها. ولذا ستعمل الدولة على إنشاء وتعزيز وتطوير منظومات نقل حديثة عمادها شبكات السكك الحديدية لتتشابك مستقبلاً مع جميع البلدان العربية؛ الأمر الذي من شأنه تخفيض كلفة النقل ليكون الوفير في هذا القطاع فقط ما يزيد عن (١٠٠) مليون دولار لكل مليون نسمة سنوياً، إضافة إلى أن هذا

التحول من شأنه أن يفتح الباب واسعاً أمام مشاريع إنتاجية كثيرة على المستوى الوطني وأخرى عربية مشتركة تأتي في مقدمتها صناعات السكك الحديدية وصناعة السيارات وما ينبثق عنها. وسوف تختار الدولة المجال الملائم لتخصص به بتنسيق مع الأقطار العربية في هذه الصناعات التي ستفتح فرص عمل لمئات الآلاف من العمال والمهندسين والفنيين.

وترى الدولة أن تصنيع النقل بالإضافة إلى قطاعات الطاقة والبيئة والمياه إذا تم تحقيقها والإبداع فيها في الأقطار العربية منفردة وثنائية ومشتركة من شأنها أن تحدث تحولات اقتصادية اجتماعية وبيئية جغرافية وزراعية من الطراز الأول. وتدرك الدولة أن ذلك يتطلب الرؤية والتصميم على النهوض والعبقرية في ابتداء الحلول والمشاريع الخلاقة.

وتدرك الدولة أن شبكات السكك الحديدية وتصنيع النقل بشكل عام، إضافة إلى الخطوط البحرية المنتظمة، تمثل المدخل الرئيسي لتحفيز وتعزيز مسارات التحول الصناعي الوطنية، باعتبارها جزءاً أساسياً من البنية التحتية لتطوير التجارة العربية البينية، وفتح المجال أمام تصدير المنتجات الوطنية واستيراد المنتجات العربية من أقصى الشرق في الخليج إلى أقصى الغرب على المحيط الأطلسي، ومن أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، لتنتقل آلاف الكيلومترات عبر هذه الشبكات كما هو الحال في مناطق مختلفة من العالم.

ولأن جزءاً أساسياً من السلع التي يتم تداولها بين الأقطار العربية تتمثل في النفط والغاز، فإن الدولة تدرك أن إنشاء شبكات أنابيب النفط والغاز يمثل ركناً أساسياً من تطوير قطاعي النقل والطاقة معاً. وهذه الشبكات على المستوى الوطني ستكون جزءاً من تصنيع النقل الوطني ومدخلاً للجدوى الاقتصادية الفضلى، والحفاظ على البيئة والحيلولة دون تلوث الأجواء المحلية بملايين الأطنان من ثاني أكسيد الكربون والكبريت، وغيرها.

١٦- البنية التحتية

تدرك الدولة أن مسيرة النهوض تتطلب تطوير البنية التحتية الوطنية والعربية الثنائية المشتركة بمفرداتها المختلفة. وتأتي الطرق البرية والبحرية وشبكات السكك الحديدية وشبكة أنابيب النفط والغاز وشبكات الكهرباء والاتصالات والخطوط البحرية والطرق الدولية والمحلية في مقدمة هذه المفردات.

وستعمل الدولة على توسيع البنية التحتية الوطنية، لتخرج من العاصمة والمدن الكبرى، ولتشمل الأرياف والأطراف والبوادي والمناطق القابلة للتطوير حتى يمكن إعمار أكبر مساحة ممكنة من الوطن، وجذب المستثمرين وإقامة المشاريع في المحافظات والمناطق البعيدة والأطراف. وستعمل الدولة على أن تصبح هذه المناطق جاذبة للشباب وغيرهم من المواطنين، للعمل والإعمار على طريق تصحيح توزيع السكان بدلاً من الانتقال من الأرياف إلى المدن بحثاً عن الوظيفة المجزية أو المشروع المناسب أو فرصة العمل المتاحة هناك.

وتدرك الدولة أن المشروع الاقتصادي الوطني وتحقيق النهوض وإزالة الظلم الاجتماعي وتقليص الفروق في نوعية الحياة بين العواصم والأرياف إلى الحد الأدنى على مدى الـ ٢٥ عاماً. كل ذلك يستدعي تعزيز البنية التحتية وتحديثها بحيث يمكن إقامة المشاريع في أي موقع في البلاد.

وتدرك الدولة أهمية التعاون مع الدول العربية الأخرى في تطوير البنية التحتية والإدارية المشتركة حتى تصبح مسألة الاستثمار والتجارة والنشاطات الاجتماعية الثقافية مع الأقطار العربية الأخرى ميسرة وجاذبة.

١٧- الحركة المجتمعية

تدرك الدولة أن تطوير البنية التحتية الصلبة (الطرق والشبكات والنقل...إلخ) والبنية التحتية الناعمة، هو المدخل الأساس لزيادة الحركة المجتمعية في داخل أراضيها وبين الأقطار العربية المختلفة. وأن غياب أو ضعف هذه الآليات والأدوات وأنظمة تشغيل البنى التحتية من شأنه إضعاف الحركة المجتمعية للمستثمرين والصناعيين والرياديين والشباب، الأمر الذي سينعكس سلباً على السياحة والصناعة والتجارة والزراعة المحلية والعربية، وعلى العائد الاقتصادي والاجتماعي للمهارات والخبرات والأيدي العاملة المدربة.

وتدرك الدولة أن الحركة الميسرة من شأنها تخفيف الضغط عن المدن والحيلولة دون تفريغ الأرياف، كما أن من شأنها كسر الحواجز بين الأقطار العربية والمساعدة في تشكيل كتلة

اقتصادية عربية لها جذور اجتماعية وثقافية مشتركة قوية. وتعي الدولة أن السياحة الداخلية الوطنية والسياحة العربية والسياحة الأجنبية تشكل ركناً فاعلاً في الاقتصادين الوطني والعربي، وأن تعزيز الحركة المجتمعية هي بوابة السياحة الداخلية والعربية. لذا ستعمل الدولة على رفع مستوى القرى والأطراف وتقليل الفجوات العلمية والثقافية وزيادة انصهار المجتمع في بوتقة الوطن الدولة والترابط مع الوطن العربي الكبير.

١٨- التجارة البينية

تعلم الدولة أن النتيجة الطبيعية للتصنيع هي إنتاج السلع والخدمات العالية الجودة، القادرة على المنافسة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي للاستهلاك والتصدير، لكي تسهم في بناء الثروة الوطنية والفردية. وبالتالي تلتزم الدولة بتيسير التجارة باعتبارها عموداً رئيساً في نجاح عملية التصنيع والإنتاج.

وتدرك الدولة أن نمو التجارة العربية البينية من شأنه أن يفتح المجال لمشاريع كبرى جديدة يتم إنتاج أجزائها في أكثر من بلد واحد، أو أكثر من مصنع واحد، مما سوف يساعد على حل مشكلات كثيرة تعاني منها معظم الأقطار العربية، وفي مقدمتها البطالة، وهجرة العقول، وبطالة الخريجين الجامعيين.

وترى الدولة أن لتجارة الخدمات أهمية خاصة نظراً للتفاوت القائم بين الأقطار العربية، مما يتيح لقطر أن يصدر خدماته للقطر الآخر، إضافة إلى أن الإبداع والابتكار والمنافسة من شأنها أن تفتح آفاقاً واسعة أمام تجارة الخدمات، بما في ذلك الدراسات

والاستشارات والتصاميم الهندسية والتعليم والتدريب ومئات الخدمات المختلفة. هذا إضافة إلى الخدمات القطاعية كالسياحة والعلاج والتعليم وسواها.

ولأن التطورات العلمية والتكنولوجية قد أتاحت المجال للتجارة الإلكترونية لكي تصبح ركناً من أركان التجارة الوطنية والإقليمية والعالمية على حد سواء، وحتى يتم الاستفادة من هذه التطورات من خلال الشبكات الإلكترونية، فستعمل الدولة على تطوير المهارات لدى قطاعات الإنتاج والتجارة لبناء قاعدة معلومات تجارية إلكترونية إضافة إلى حقل المالية الإلكترونية بمختلف مكوناته. كما ستعمل على تشجيع غرف التجارة والصناعة لإنشاء غرفة إلكترونية أو «مركز التجارة الإلكترونية الوطني» لغايات التدريب والتأهيل، وتقديم الخدمات، وتطوير المنتجات الإلكترونية ذاتها. كما ستساعد على إنشاء مركز عربي للتجارة الإلكترونية، ليصبح أداة فعالة في تقديم الحلول اللازمة للمشكلات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، سواء من حيث الشكل، أو اللغة، أو أدوات الدفع، أو ضمانات التشغيل، أو الأداء، أو غير ذلك.

١٩- الزراعة والغذاء

تدرك الدولة بعمق خطورة تزايد العجز الغذائي الوطني والعربي سنة بعد سنة حتى وصل إلى ما يقرب من (١٠٠) دولار لكل فرد من السكان سنوياً وإلى درجة أنه لا يوجد بلد عربي واحد لا يعاني من عجز غذائي في عدد من المواد الأساسية، الأمر الذي يجعل إنتاج الغذاء أحد الأركان الرئيسية للاستقرار والأمن المجتمعي والإنساني والسياسي.

ولتحقيق الحد الحرج من الأمن الغذائي الوطني فستعمل الدولة على إعادة الاهتمام بإنتاج الغذاء في كل أراضيها القابلة للزراعة باعتبار ذلك ضرورة وطنية وقومية. ونظراً لأنه لا إعمار للأعماق وللأطراف ولا محافظة على البيئة الطبيعية وتحسينها دون زراعة على أوسع نطاق.

وتدرك الدولة أن التصنيع والعلم والتكنولوجيا والبحث العلمي والإبداع تؤدي أدواراً رئيسية في هذا المجال. فالزراعة التي يمكن أن تتغير من الحالة الوطنية والحالة العربية هي الزراعة الحديثة وليست البدائية، وهي الزراعة القائمة على المعدات الصناعية والآلات التي يتم فيها تعظيم المدخلات العلمية والتكنولوجية لزيادة الإنتاج ومضاعفة الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية من خلال تصنيعها بعد الإنتاج.

ولأن المنطقة العربية عموماً تتميز بالحرارة والجفاف وهي عرضة للأسوأ من التغيرات المناخية الآخذة في التأثير، لذا ستعمل الدولة على إنشاء العديد من مراكز الأبحاث المتخصصة سواء في السلالات النباتية أو السلالات الحيوانية لتطويرها واختيار الملائم منها لمواجهة عملية التصحر وإنشاء حالة بيئية جديدة تخدم الزراعة المستقبلية.

وستعمل الدولة على الخروج من النظرة الضيقة للزراعة باعتبار ضالة مساهمتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي وتعيد لها الدور الحيوي والمكانة الحضارية الصحيحة لاعتبارات اقتصادية واجتماعية واستراتيجية وطنية لا يمكن القفز عنها.

كما أن الدولة ستنتظر إلى إنتاج الغذاء على أنه ركن من منظومة الأمن الاجتماعي الوطني. ولذلك فإن سياساتها في إنتاج الغذاء وفق استراتيجيات وطنية مستقرة، تتيح الفرصة للشرائح محدودة الدخل الحصول على احتياجاتها وفق قدرتها التحملية وبعيداً عن التقلب المباشر لأسعار الغذاء في السوق الدولية.

وتدرك الدولة أن الزراعة والغذاء، ركن رئيس من أركان الأمن المجتمعي واستقرار الدولة وإعمار البلاد. وقد جعلت الهندسة والتكنولوجيا والبحوث العلمية والإبداعات التكنولوجية كل عقبة قابلة للحل. كما تدرك الدولة الدور الذي تؤديه الزراعة الحديثة المصنعة في توليد فرص عمل جديدة، وزيادة الطلب على صناعات أمامية وخلفية من شأنها أن تدعم الاقتصاد الوطني والعربي وتعزز من حالة النهوض الوطنية والعربية.

٢٠- الصحة

ولأن التعليم والأمن والغذاء والصحة والدواء هي من الحقوق الأساسية للمواطن فستعمل الدولة على توفير هذه العناصر، وستعمل على رفع الإنفاق على الصحة الفردية والمجتمعية (٥٪) من الناتج الإجمالي (٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي ليتساوى مع المتوسط العالمي. ومع تقدم الطب والعلم والتكنولوجيا فإن كلفة الصحة والدواء هي في ارتفاع ولا يمكن مواجهتها إلا من خلال اقتصاد قوي وشعب عالي الإنتاج والإنتاجية.

ومن جهة أخرى، فإن صناعة الصحة والدواء هي من الصناعات المتقدمة في العالم وتتطلب الكثير من مدخلات

العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي والإبداع والتميز، وهذا سيدفع الدولة إلى دعم كل الجهود التي توفر ذلك وتعزيز مراكز الأبحاث والتطوير والمشاركة في مشاريع عربية مشتركة أو مشاريع تكاملية وذات حجم اقتصادي وتكنولوجي كبير.

ولأن متوسط حجم العجز الدوائي العربي يصل إلى ما يقرب من (٥٠) دولار للفرد يقابله دولار، لكل فرد من المعدات والأدوات الطبية، يضاف إليه تدني المستوى الصحي في القرى والأرياف والأطراف، فإن الدولة تدرك حجم التحديات الكبيرة وفي نفس الوقت حجم الفرص الاقتصادية والإنسانية.

ولأنه من المتوقع أن تحمل موجة التغيرات المناخية أمراضاً جديدة ومتطلبات صحية جديدة، بما في ذلك أمراضاً للحيوان والنبات، فسوف تضع الدولة السياسات والبرامج التي من شأنها المساعدة على مواجهة الأمر بما في ذلك التعاون العربي الثنائي والمشارك للمحافظة على الإنسان والبيئة النباتية والحيوانية على حد سواء والخروج بأقل الأضرار.

الفصل الثالث

النهوض الاقتصادي العربي المشترك

النهوض الاقتصادي العربي المشترك

٢١- مقاربات أساسية

تدرك الأقطار العربية أهمية إصلاح المؤسسات العربية المشتركة، ومجالسها النوعية، وبشكل خاص المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي على طريق مقاربة الاستراتيجيات العربية، والسعي إلى تعظيم الجوامع المشتركة فيها، وجعل التعاون مع الأقطار العربية جزءاً أساسياً منها. وتتوقع الأقطار العربية أن يضطلع المجلس بمهمة المقارنة والمقاربة بين الاستراتيجيات العربية بالتعاون الوثيق مع كل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي للتنمية مع الاستعانة بدور الخبرة المتخصصة والمفكرين في الأقطار العربية المتعددة.

كما تسعى الدول العربية إلى تطوير المرتكزات التي يقوم عليها العمل العربي المشترك وفي مقدمة ذلك التشريعات والأجهزة المصرفية والمالية والجمارك وحركة القوى البشرية وتكنولوجيا المعلومات التي يمكن على أساسها وضع إطار يحدد الخطوط العريضة لأسس التبادل الاستثماري في الوطن العربي، ومنح الاستثمار العربي الأفضلية على سواه، وتنظيم هذا الجهد ضمن إطار مؤسسي تقوده منظمة عربية ذات اختصاص.

وتعمل الأقطار العربية على تبني استراتيجية عربية مشتركة تأخذ مشكلات المياه والطاقة والتكنولوجيا والبيئة والتداخل بينها في عين الاعتبار إلى أقصى حد ممكن، ووضع تصور لضمان الحقوق العربية في الموارد المتنازع عليها، وتسهيل مهمة التعامل بالمياه عبر الحدود. كما تعمل الدول العربية على وضع تصور استراتيجي للتعاون في مجال الطاقات البديلة والطاقة النووية والطاقة المتجددة، وإحياء مشروعات الحفاظ على البيئة وصيانة التربة، ومنع ملوحة المياه الجوفية، والحفاظ على الغابات ومنع التصحر، وتبني المعايير والمقاييس المقبولة لنسب التلوث المختلفة في الماء والهواء والصوت، وغيرها.

وسيعمل كل قطر من الأقطار العربية إذا دعت الضرورة إلى وضع منهجية واضحة لاستخدام الأراضي في كل قطر عربي، وتحديد الاستخدامات للأغراض المختلفة وتوفير هذه المعلومات المحدثة باستمرار للمستثمرين.

وتؤكد الدول العربية أهمية الاستمرار في إصدار التقارير الاقتصادية التنموية الأساسية عن الوطن العربي، مثل تقرير التنمية الإنسانية، والسعي لإصدار تقرير عن رأس المال الاجتماعي، وتبني مؤشرات عربية عن الشفافية والنزاهة، وبيئة الاستثمار والتنافسية، وغيرها.

كما تسعى البلاد العربية إلى وضع أطلس عربي للمشروعات المشتركة يتجدد سنوياً وخاصة في مجال الشبكات سواء في الاتصالات أو الطرق، أو السكك الحديدية أو أنابيب المياه، وأنابيب النفط والغاز، أو الكهرباء، وغيرها. وبيان القائم فيها والمطلوب في المستقبل لتعزيز الأمن الاقتصادي الاجتماعي العربي.

كما تدعو الدول العربية إلى تطبيق قرار مؤتمر القمة الإسلامية بإنشاء صندوق عربي للزكاة على طريق صندوق عالمي للزكاة من أجل مواجهة حاجات الناس وبخاصة أبناء السبيل من اللاجئين والمقتلعين والفقراء. وكذلك تشجيع الدول العربية على إنشاء صناديق للحج والإفادة من مؤسسات الأوقاف التي تزخر بثروات هائلة غير مستثمرة.

وتعمل الدول العربية على الخروج من الاقتصاد الريعي الذي يدفع المواطنين إلى الاعتماد على الدولة في التوظيف واستباحة المال العام والاستتكاف عن دفع الضرائب والعمل بأقصى الطاقات على التحول إلى الاقتصاد الإنتاجي الحديث، وذلك عن طريق تشجيع الريادية والشركات والاستثمار الخاص والتعاونيات والشركات المشتركة، ودعم المبادرات الفردية والجمعية لإيجاد فرص العمل بدل البحث عنها.

وستعمل الأقطار العربية على دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في كل بلد عربي، الذي بات يشكل أكثر من ٥٠% من

النتائج المحلي الإجمالي في أكثر من قطر عربي، وتضع الخطط والسياسات والبرامج التي تضمن انضمامه إلى الاقتصاد الرسمي حفظاً للعدالة الاجتماعية.

وتلتزم أقطار الوطن العربي بزيادة الإنفاق تدريجياً على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والإبداع حتى يصل (١,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥، وتجديد مكونات البحث العلمي وربطه بالعملية الإنتاجية واحتياجات المجتمع والترقيات الأكاديمية، وزيادة الكتلة الحرجة من المهندسين والباحثين والمطورين والمبدعين في جميع التخصصات، بما في ذلك المشاريع وفرق البحث المشتركة.

وستعمل الأقطار العربية على وضع مخطط لجعل خمس جامعات عربية على الأقل ضمن أحسن مئتي جامعة في العالم خلال السنوات العشر القادمة.

كما ستعمل الأقطار العربية على تبني النظم المتقدمة في التدريب المهني والتكنولوجي وتوسيع وتعميق المجموعات المدربة وربطها بمرافق الإنتاج وخاصة في الأقطار العربية ذات الفائض البشري.

وتدرك الأقطار العربية أهمية تدبير الإنفاق العسكري وضبطه ضمن حدود خطة تناقصية تدريجية، وإحلال النوع مكان الكم في الجيش والتوسع المشترك في الصناعات العسكرية ومستلزماتها.

كما ستعمل على تعميم الخدمة العسكرية لتكون خدمة وطنية يتخرج منها الشباب والفتيات بالمهارات المتنوعة والانضباط في العمل، والتفاني في خدمة الوطن.

وستعمل الأقطار العربية على إنشاء بنك استثمار في كل دولة عربية، وربط هذه البنوك بشبكة موحدة ضمن إطار الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتكون مهمة البنك مشاركة الحكومة في متابعة المؤسسات الاستثمارية ومساندتها وتوفير الائتمانات والقروض عن طريق تمويل المشروعات الاستثمارية في الدول، وبخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها. ومن الممكن أن تقبل هذه البنوك الودائع وتصدر سندات لتمويل عملياتها.

وستعمل إحدى مؤسسات العمل العربي المشترك على إعداد تقرير عربي بالقضايا الاقتصادية الدولية مثل أهداف الألفية وأساليب تطوير آليات تنفيذها والوصول إليها، وبيان الوضع العربي من إنجاز تلك الأهداف، وتقديم توصيات عربية لخدمة الاقتصاد الدولي عبر الأمم المتحدة ومؤسساتها.

وتدرك الأقطار العربية أهمية العمالة العربية في عملية التنمية. لذا ستعمل على وضع آليات مشتركة لزيادة استخدام العمالة العربية في الأقطار العربية وتحقيق أفضل منفعة مشتركة للأقطار المضيفة والمرسلة على حدّ سواء.

كما ستعمل الأقطار العربية على تطوير مخطط عربي لتعزيز التعاون الوثيق مع دول الجوار والمجموعات الدولية، مع إعطاء الاهتمام للدول الإفريقية، واستبدال حالة التبعر الحالية ببرامج تحقق للدول الإفريقية الفوائد التي تتوقعها، وإشراك القطاعين الخاص والمدني والأكاديميا في هذا الجهد البناء.

وستعمل الأقطار العربية على السير في بناء (مشروع وانا) (WANA) أي غرب آسيا وشمال إفريقيا بالتعاون مع منظمة الإسكوا، وتأكيد الهوية الجغرافية المستقلة لما يسمى حيناً بالشرق الأوسط، وحيناً آخر بالميووا (MEWA)، وتبني اسم WANA أو (غرب آسيا وشمال إفريقيا) كاسم لمنطقتنا على مستوى الأمم المتحدة والعالم وتفعيل الدور العربي ضمن هذا الإطار.

ونتيجة للتلازم بين الفقر والإحباط من جهة والجريمة والتطرف من جهة أخرى، تلتزم كل دولة عربية بوضع استراتيجية وطنية قابلة للتنفيذ تهدف إلى إنهاء الفقر المدقع والامية والتخلف في الوطن العربي، وتتبنى برنامجاً لهذه الغاية يحقق أهدافه حتى عام ٢٠٢٥.

كما ستعمل الدول العربية على تعزيز سيادة القانون والشفافية والمساءلة والمساواة في الحقوق والواجبات والمواطنة بين جميع المواطنين، دون النظر إلى أي اعتبار آخر. كما ستعمل على تغليظ عقوبات الجرائم ذات الأثر الاجتماعي الخطير، وتلتزم

الأقطار العربية بالتعاون وتنسيق الجهود العربية لمكافحة الجرائم بأنواعها التي تزداد خطورة وانتشاراً في الوطن العربي، وبخاصة الجرائم الاقتصادية وجرائم الإتجار بالمخدرات والأعضاء والأطفال والنساء والسرقات.

٢٢- شراكات لا مساعدات

تتوافق الدول العربية على أن تحول المنطقة العربية إلى إقليم حضاري صناعي حديث يقوم اقتصاده على المعرفة في مجتمع المعرفة الذي يتطلب رؤية جديدة للتعاون العربي والعمل العربي المشترك. ذلك أن تفاوت الثروات وخاصة المالية المتاحة لدى الأقطار العربية خلق في الماضي التطلع الدائم نحو المساعدات والمعونات لإنقاذ المواقف المتأزمة في مناسبات عدة ولفترات طويلة. إلا أن الأقطار العربية تدرك أن المساعدات لا تبني اقتصادات ولا تصنع تحديثاً ولا تنشئ مجتمعات معرفة. وجميع الدول الناهضة لم تعتمد المساعدات وإنما الشراكات بين صاحب المال أو التكنولوجيا والمستثمر الوطني وبين الريادي المحلي والريادي الأجنبي. وستعمل كل دولة على تعزيز وتشجيع الشراكات المتنوعة والعادلة في المشاريع التي تولد فرص العمل الجديدة وتقلص من حجم البطالة وتخلق وعياً اقتصادياً جديداً، وذلك على طريق الخروج من مشاهد طلب المساعدات للإنفاق العاجل ولسد العجوزات في ميزانية هذه الدولة أو تلك لتبدأ الحلقة من جديد خلال سنة أو أقل.

وتدرك الأقطار العربية أن الشراكات على المستوى الوطني والعربي الثنائي والمشارك يفتح آفاقاً لا حدود لها، ويكاد يشمل كل شيء، ابتداءً من استصلاح الأراضي، وإنشاء البنية التحتية، مروراً بالمشاريع الكبرى في المياه والطاقة والبيئة والصناعات الثقيلة، وانتهاءً بالمشاريع التكنولوجية المتقدمة في المعلومات والإلكترونيات النانوية، وسواها.

إن المنطقة العربية من شأنها أن تكون سوقاً عربية واسعة وشديدة الغنى والتنوع للمنتجات العربية، على أن طبيعة المنطقة واتساع المساحة وتنوع الأنظمة وعولمة التجارة والاستثمار واندفاع الدول الصناعية في كل اتجاه، يتطلب من الدول العربية ثنائية ومجتمعة أن تعمل على تطوير البيئة الاستثمارية لجعلها أكثر جاذبية وأرسخ استقراراً خاصة في المشاريع الإنتاجية والمشاريع الموظفة للقوى العاملة. وهذا يتطلب وضع البرامج الاستثمارية المبدعة للمشاريع ومراجعة التعليمات والقوانين وإعطاء المستثمر العربي ميزة إضافية يتم التوافق عليها.

وتدرك الأقطار العربية أن الشراكات بين الدول والمستثمرين تؤدي دوراً هاماً في تعزيز بنية الاقتصاد الوطني ليكون لبنة قوية في اقتصاد عربي في إطار كتلة اقتصادية قوية. وستعمل الدولة العربية على التغلب على مشكلة نقص الثروات الكبيرة اللازمة لإنشاء المشاريع المتوسطة والكبيرة من خلال مداخل الاقتصاد الاجتماعي. وهنا تكون الرساميل اللازمة للمشاريع أو ما يسمى

«القطاع الثالث» تجميعاً للادخارات الفردية من صغار المدخرين والتعاونيات وصناديق الادخار والوقفيات وتجمعات صغار المستثمرين لتعمل كلها في حزم استثمارية مناسبة للمشاريع ولتجميع رؤوس الأموال من أكبر عدد من صغار المدخرين. وتؤدي الدولة هنا دور التجسير لنقص الأموال لفترات زمنية محددة. إن الشفافية والمساءلة وعدم تسييس المشاريع الاقتصادية وتحويل إداراتها إلى أدوات سياسية بيد الدولة يمثل الشرط الأساسي لنجاح المداخل الاجتماعية لتجميع وبناء رؤوس الأموال اللازمة للمشاريع المتعددة الغايات.

٢٣- الكتلة الاقتصادية العربية

تدرك البلدان العربية بعمق كبير أن الحقبة التاريخية الراهنة هي حقبة التكتلات الاقتصادية، حيث انتظمت معظم الأقاليم في تكتلات خاصة تدعم القوة الذاتية لكل عضو في التكتل وتدعم قوة الكتلة وتفتح آفاقاً جديدة ومتنوعة للتعاون والتشارك والتجارة والاستثمار وتعظم القيم المضافة في المشاريع والوصول السريع إلى الكتلة الحرجة في الرأسمال البشري في العلم والتكنولوجيا والإبداع.

وخلافاً لكثير من الأقاليم، فإن الإقليم العربي بالتواصل البري والبحري والجوي وتواصل اللغة والثقافة وانفتاح الشعوب العربية بعضها على بعض دون ضغائن تاريخية، إضافة إلى

تفاوت الخبرات والثروات والفرص المتاحة للاستغلال، كل ذلك يحفز الأقطار العربية نحو إنشاء كتكتل اقتصادي عربي متألف من (٢٢) دولة ويجعله أمراً غاية في الجدوى والإمكانية. ومع أن بذور وأساسيات هذا التكتل قائمة من خلال وجود المجلس الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة والاتفاقيات العربية العديدة في مجالات كثيرة، إلا أن الأقطار العربية تدرك أن ما ينقص المنطقة العربية هو الوعي السياسي والعلمي العميق بأن مستقبل المنطقة بأقطارها المنفردة أو بتجمعاتها يعتمد على القوة التي يمكن أن تبنيها لنفسها أمام التكتلات الدولية. وسواء كانت الدولة العربية المعنية غنية بالمال أو الموارد الطبيعية أو الأرض أو القوى العاملة أو العقول المبدعة أو فقيرة في واحد أو أكثر من هذه العناصر، فإن قدرتها على الاستمرار منفردة سوف تزداد صعوبة يوماً بعد يوم.

وتدرك الأقطار العربية أن من شأن الكتلة الاقتصادية المتماسكة أن ترفع من كفاءة وجدوى البنية التحتية المشتركة وأن تحفز التجارة البينية وأن تشجع انتقال رؤوس الأموال وحركة القوى العاملة المدربة. كما أن الكتلة الاقتصادية الواحدة من شأنها أن تتيح فرصاً أفضل لتنفيذ المشاريع وخاصة الكبرى منها والمعقدة بما في ذلك مشاريع تحسين البيئة والجغرافيا. كما أن من شأنها أن تعطي الشبكات المشتركة دوراً حيوياً في استقرار المصادر وكلف الإنتاج ويشمل الكهربائية والسكك الحديدية والاتصالات وأنابيب النفط والغاز والطرق والشبكات الإلكترونية، وغيرها،

لتعطيها الدور الحيوي في استقرار المصادر وكلف الإنتاج وتحسين الإنتاجية. إن التكتل من شأنه أن يعزز جدوى إنشاء صناعات كبرى وبنوك للإنماء المتخصص، سواء أكان الإنماء الصناعي أم الزراعي أم البيئي أم المشاريع الصغيرة أم المشاريع المغامرة.

وتعلم الأقطار العربية أن التكتل الاقتصادي العربي المنشود، يتطلب الكثير من الجهد في ظروف عدم الاستقرار السياسي والتحولات التي تشهدها المنطقة. وإذا كان مثال الاتحاد الأوروبي في بداياته حول مادتين رئيسيتين هما الفحم والحديد؛ فإن المنطقة العربية يمكن أن تكون لها بدايات اقتصادية مركزة على المياه والطاقة والبيئة. إن التكتل يمكن أن يبدأ بمجموعة صغيرة ليتوسع من خلال نظام مرن يدرك أن الاستمرار هو في جذب الآخرين وليس بالانفصال عنهم في السياسة والاقتصاد والمجتمع.

٢٤- الخاتمة

إن الأقطار العربية لعلى يقين وثقة أن بناء الاقتصاد الوطني هو حجر الزاوية في مستقبل كل دولة عربية وهو حجر الزاوية أيضاً في بناء الكتلة الاقتصادية العربية التي ستحول المنطقة إلى مشارك حقيقي في صنع الحضارة الإنسانية لا في استهلاك منتجاتها. وتدرك الأقطار العربية أن النهوض الاقتصادي الحقيقي لا يقوم إلا على كاهل المجتمع الوطني والعربي، ولا يتحقق أبداً إلا بالمشاركة المجتمعية المتحفزة الوثيقة من دورها في المشاركة،

والمطمئنة إلى نزاهة الإدارة وحُسن حاكميتها وشفافيتها وأمانتها ومسؤوليتها. لذا ستعمل الأقطار العربية على توفير الأدوات التي تعزز المشاركة المجتمعية ليس فقط في التنفيذ وإنما أيضًا في صنع القرار في جميع المراحل ذات العلاقة حتى يكون مستقبل المنطقة أكثر ازدهارًا وأوثق استقرارًا وأعلى تقدمًا من حاضرها.